

المحاضرة السادسة عشر للعام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢ الضمانات الأساسية لنجاح الحريات العامة : أولاً: الضمانات السياسية :

تعد الضمانات السياسية المعيار الرئيس لممارسة الحريات والضمانات السياسية تتمحور حول السلطة والنظام الذي توفره.
أهم مبادئ الرئيسة للضمانات السياسية:

١- دولة القانون :

والمقصود بها الدولة التي يخضع فيها الحكام والمحكومين على لسواء للقانون، ونعني بخضوع الدولة للقانون هو إن تخضع جميع السلطات بالدولة للقانون سواء أكانت هذه السلطات تشريعية أم تنفيذية أم قضائية، فمن دون دولة القانون تكون دولة استبدادية لا يلتزم حكامها بقواعد القانون ولا يخضعون لإحكامها فمن الضروري إذا منع السلطة من التصرف العشوائي وإخضاعها لضوابط معينة وذلك عن طريق القاعدة القانونية، وهكذا يصبح القانون بمثابة الحكم بين السلطة والأفراد، غير إن القواعد القانونية لوحدها لا تشكل ضماناً نهائياً حتى لو جاءت في نصوص دستورية، فهو ضروري إلا إن مجرد وجود لا يكفي في حد ذاته لتحقيق حرية الناس إذا يتعين إن تحقق سيادة القانون واقعا وفعلا ويكون ذلك باحترامه وعليه تصبح سيادة القانون من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون.

فالحرية في ضمن هذا السياق بانها فعل كل ما تبيحه القوانين أي إن الحرية هي فعل التزام بالقانون ولما كانت الحريات العامة من المبادئ الأساسية التي نص عليها الدستور، فباحترام السلطة القواعد الدستورية يعني احترامها للمبادئ العامة المتعلقة بالحقوق والحريات من الصعب الادعاء بأن القانون يمثل دائما الإرادة العامة وليست كل القوانين مؤيد للحرية فقد يكون بعضها غير عادل والمسالمة هي مدى احترام نظام الحكم في الدولة لحريات الناس.

٢- الديمقراطية :

هي أساس لضمانة دولة القانون وهي تمثل نظام الحكم الذي يحدد نمط السلطة في المجتمع وعلاقتها بالحقوق والحريات، والديمقراطية الحقيقية هو ان يحكم الشعب نفسه عن طريق ممثليه وهذه تشكل النمط الأول للديمقراطية.

أو تسمى بالديمقراطية التقليدية أو السياسية التي تقوم على مشاركة الشعب السياسية باختيار ممثلهم بالانتخابات الحر عن طريق الاقتراع العام فحق الانتخابات ضروري للحرية لذلك يجب ان تكون المبادئ الديمقراطية راسخة في عقول الحكام ونفوسهم وفي الشعب نفسه هو مصدر السلطة.

٣- مبدأ الفصل بين السلطات:

تعتمد أغلب الديمقراطية اليوم مبدأ الفصل بين السلطات لتنظيم حياتها الدستورية والسياسية ويعد أكثر علماء السياسة ان هذا المبدأ عنصر أساسيا من عناصر الديمقراطية ويقصد به عدم التجمع السلطات الأساسية في الدولة في سلطة واحدة وذلك منعا للاستبداد بها، وتفصل السلطات إلى: (التشريعية والتنفيذية والقضائية) حفاظا على مبدأ التوازن بينهما .

٤- الأحزاب السياسية :

يرتبط أصل الأحزاب السياسية ونشأتها بمفهومها الحديث بانتشار الديمقراطية فالمبادئ الديمقراطية اجرات تحولات كبيرة في الأنظمة السياسية وكان للأخذ بمبدأ الاقتراع العام اثر كبير في نمو الأحزاب وتحولها إلى تنظيمات شعبية لها صفة الديمومة ونتيجة ذلك ازداد عدد الناخبين زيادة كبيرة مما أصبح هنالك صعوبة في معرفة اتجاهات الرأي العام فكان لابد من وجود الأحزاب السياسية لتساعد جمهور الناخبين على تكوين آرائهم السياسية وتعبئة وتنظيم الفئات الشعبية فالعلاقة بين الديمقراطية والأحزاب السياسية علاقة جدلية.

٥- الرأي العام :

يعد الرأي العام من المبادئ الذي يؤخذ مكانة بارز في تحديد جوانب مهمة من السياسة العامة للدولة وبشكل وسيلة قوية لتوازن الحكم ومنع استبداد القائمين عليها مع تطبيق مبادئ الديمقراطية وتكريس الحريات العامة بمفهومه الحدي.